استثمار أموال شركات التأمين ودورها في تمويل الاقتصاد الوطني دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2011-2018)

Investing the funds of insurance companies and their role in financing the national economy Case study of Algeria during the period (2011-2018)

د. هاجر مزوار[1]	ط .د. علي طيوب
جامعة محمد بوضياف- المسيلة	جامعة محمد بوضياف- المسيلة
hadjer.mezouar@univ-msila.dz	ali.tayoub@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2022/09/04 تاريخ القبول: 2022/10/09 تاريخ النشر: 2022/12/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي يمكن أن يؤديه استثمار أموال شركات التأمين الجزائرية في تمويل الاقتصاد الوطني، باعتبار هذه الشركات من أهم القنوات الادخارية .

وأظهرت نتائج الدراسة إلى أن توظيفات شركات التأمين الجزائرية موجهة ومقيدة حسب ما ينص عليه القانون، وأن أكبر حصة من هذه التوظيفات موجهة لقيم الدولة، بالإضافة إلى ضعف مساهمة هذه الشركات في تعبئة الادخار المحلي، كنتيجة لضعف نشاط التأمين على الأشخاص، مما انعكس ذلك على ضعف تمويل الاستثمار الوطني، حيث أن نشاط التأمين على الأشخاص يؤدي دور تمويلي بشكل أفضل.

الكلمات المفتاحية: *الاستثمار، شركات التأمين، التمويل.*

Abstract:

This study aims to know the role that the investment of Algerian insurance companies' funds can play in financing the national economy. considering these companies are among the most important savings channels.

The results of the study showed that the investments of Algerian insurance companies are directed and restricted as stipulated by law, and that the largest share of these investments are directed to the values of the state, in addition to the weak contribution of these companies in mobilizing local savings, as a result of the weak activity of insurance for people, which was reflected in the weakness of Financing the national investment, as the people insurance activity plays a better financing role.

Key words: The investment, The insurance companies, The financing.

*1 – **المؤلف المرسل:** د. هاجر مزوار ، الإيميل: hadjer.mezouar@univ-msila.dz*

1. مقدمة:

تعتبر شركات التأمين من بين المؤسسات المالية التي أصبحت أحد ركائز النظام المالي، حيث لم يبق التأمين كما كان سابقا نظام تعاوني الهدف منه ضمان المخاطر وتشتيتها، سواء كانت تخص الانسان في حياته أو ممتلكاته، ولكنه أصبح قطاع اقتصادي مستقل بذاته له موارد خاصة به، ولهذا يعد قطاع التأمين من أهم الأوعية الادخارية لأي اقتصاد، والتي يمكن إعادة ضخها في عملية تمويل المشاريع الاستثمارية، خاصة في ظل نقص الادخار الفردي التي تعاني منه دول العالم الثالث.

أمام هذا الواقع قامت الجزائر بداية التسعينات من القرن الماضي على تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي لإعادة تثبيت اقتصادها، وذلك عن طريق سياسة التصحيح الهيكلي بمساعدة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بهدف إعادة التوازن للاقتصاد الوطني، ومن بين القطاعات التي مستها الإصلاحات قطاع التأمين، حيث حرصت الجزائر على إعادة هيكلته ليتماشى مع التطورات الاقتصادية، وجاء الأمر 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995، المتعلق بالتأمينات لرفع احتكار الدولة على النشاط التأميني، وفتح المجال للشركات الخاصة والأجنبية لممارسة عمليات التأمين بالجزائر.

على أساس ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: " **إلى أي مدى يمكن أن يسهم استثمار أموال شركات التأمين الجزائرية في تمويل الاقتصاد الوطني ؟"**

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على السياسة الاستثمارية لشركات التأمين الجزائرية، ودورها في تمويل الاقتصاد الوطني، وعلى هذا الأساس تم تقسيم الدراسة إلى ما يلي:

- شركات التأمين كمؤسسة مالية.
- النشاط الاستثماري لشركات التأمين.
- تحليل النشاط الاستثماري لشركات التأمين الجزائرية خلال الفترة (2011-2018)
- مساهمة التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية في تمويل الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2011-2018).

2. شركات التأمين كمؤسسة مالية

تعتبر شركات التأمين من أهم هيئات القطاع الخدمي والمالي، والتي تقوم بدور هام في الاقتصاد من خلال الوظائف التي تمارسها، والتي تميزها عن غيرها من المؤسسات.

1.2. مفهوم التأمين:

يقوم التأمين على أساس تجميع الأخطار المتشابهة وتوزيع الخسائر المادية التي تنتج عن تحققها على المعرضين لهذه الأخطار، فالتأمين كنظام تعاوني يعمل على تخفيف عبء الخسائر المادية التي تلحق ببعض الأفراد من خلال توزيعها على عدد كبير من المؤمن لهم، ويقتصر دور المؤمن (شركات التأمين) في هذه العملية على إدارة تنظيم هذا التعاون بطريقة عملية وفق أسس فنية تمكنه من تقدير الأقساط الواجبة على المشتركين في هذا التعاون دفعها على نحو يمكنه من تغطية المخاطر التي تقع فعلا دون أن يتحمل شيئا من ماله الخاص.

فالتأمين يعرف على أنه نظام يقلل من ظاهرة عدم التأكد الموجودة لدعم المستأمن، وذلك عن طريق نقل عبء أخطار معينة إلى المؤمن الذي يتعهد بتعويض المؤمن له عن كل جزء من الخسارة المالية التي يتكبدها (ميادة، 2016، صفحة 88)

كما يعرف على أنه "عملية يحصل بمقتضاه أحد الطرفين وهو المؤمن له نظير دفع قسط على تعهد لصالحه أو لصالح الغير من الطرف اللآخر وهو المؤمن، تعهد بمقتضاه يدفع هذا الأخير أداء معينا عند تحقيق خطر معين، وذلك عن طريق تجميع مجموعة من المخاطر وإجراء المقاصة بينهما وفقا لقوانين الإحصاء" (السعد، 2002، صفحة 39)

2.2. مفهوم شركات التأمين:

تعرف شركات التأمين على أنها مؤسسة مالية تقوم بتوفير التأمين للأفراد والمشروعات من المخاطر والخسائر التي يمكن ان تتعرض لها بدفع التعويضات المتوقع دفعها والأقساط المطلوب تحصيلها (ناظم، 1995، صفحة 161).

كما تعرف على أنها نوع من المؤسسات المالية التي تمارس دور مزدوج، فهي مؤسسة للتأمين تقدم الخدمة التأمينية لمن يطلبها، كما أنها مؤسسة مالية تحصل على الأموال من المؤمن لهم لتعيد استثمارها في مقابل عائد يشاركون فيه، وذلك بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر (منير، 1994، صفحة 397)

كما تعتبر شركات التأمين من المؤسسات المالية فهي تختص بإدارة حركة الأموال، ويطلق عليها أحيانا (الوسطاء الماليين) وتشمل البنوك وشركات التأمين، وتتخذ من المال مجالا أساسيا للعامل،فتقوم بتجميع الأموال من حملة الوثائق وتكون من هذه الأموال الاحتياطات والمخصصات الفنية الكافية لمواجهة هذه الالتزامات مع السعي للمحافظة على هذه الأموال وتنميتها، ويتوقع تحقيق ذلك على مدى نجاح الشركة في تحديد سياسة مثلى لاستثمار هذه الأموال بما يحقق عائد مناسب في ظل أدنى درجات الخطورة (عبدالغفار، 2003، صفحة 121)

2.3. دور شركات التأمين في تمويل الاقتصاد

تمثل شركات التأمين عنصرا هاما في النظام المالي شأنها شأن البنوك التجارية ومؤسسات الادخار، حيث تقوم بنشاطين متكاملين أولها نشاط الاكتتاب (ادخاري)، ويتمثل في تقديم الخدمات التأمينية للمؤمن لهم، وثانيها نشاط الاستثمار والذي يتمثل في استثمار الأموال المتراكمة لديها في العديد من الاستثمارات، وعلى أساس ذلك يبرز دور شركات التأمين كمؤسسة مالية لتمويل الاقتصاد من خلال العمليات التي تقوم بها:

- **تجميع المدخرات**: تتميز شركات التأمين بدورتها الإنتاجية المعكوسة التي توفر لها كتلا نقدية معتبرة؛ كون هذه الشركات تقبض سلفا سعر خدمتها (أقساط التأمين) قبل وصول الخدمة للزبون (التعويض)، ولحين يأتي الوقت الذي تقوم فيه شركات التأمين بالتعويض عن الخسائر المطالب بها عند وقوع الخطر، فإن الفوائض من هذه المبالغ (الفرق بين ما تم قبضه من أقساط وما تم صرفه من تعويضات ومصاريف أخرى تعلق بالنشاط) يكون منها مخصصات أو احتياطات فنية كالتزام تفرضه الدولة من أجل ضمان حقوق المؤمن لهم، وهذا ما يمثل ادخار شركات التأمين (كنزة، 2018، صفحة 283، 284 بتصرف).

- **تسهيل وتنشيط الائتمان:** تقدم شركات التأمين فرصا متعددة للائتمان بشكل مباشر وكذلك غير مباشر، يتمثل الائتمان المباشر في القروض التي تمنح لحملة وثائق التأمين وبضمانتها حيث يتم رهن الوثيقة لشركة التأمين والحصول على قرض يحدد بنسبة من قيمة الأقساط المسددة حتى تاريخ الاقتراض، كما تقدم شركات التأمين قروض أخرى بضمانات عقارية أخرى. أما الائتمان غير المباشر فيتمثل في قيام المؤمن له برهن وثيقة التأمين لدى المقرض كضمان للقرض المطلوب، أو قيامه بالتأمين على الأصول والممتلكات كشرط أساسي يشترطه المقرض لمنحه الائتمان اللازم، أو قيام شركة التأمين بالتقييم السليم للممتلكات عند التأمين عليها بواسطة خبرائها بما يساعد على تحديد قيمة الائتمان الممنوح بضمانها من غير البنوك (سهيلة، 2016/2015، صفحة 114)

- **الاستثمار:** إن شركات التأمين بعد أن تجمع الأموال من حملة الوثائق وتكون من هذه الأموال الاحتياطات والمخصصات الفنية الكافية لمواجهة التزاماتها فإنها تسعى للمحافظة على هذه الأموال وتنميتها من خلال القيام باستثمارات مختلفة تكون فيها المخصصات الفنية مصدرا تمويليا لها.

وعليه تعد شركات التأمين وسيلة لتمويل الاقتصاد عن طريق الأموال الضخمة التي توفرها، فمن خلال هذه الأموال المتجمعة يمكن تكوين احتياطات تحتفظ بها الشركات لمواجهة التزاماتها اتجاه المؤمن له فتستخدمها في تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية، وعليه فإن شركات التأمين أصبحت وسيلة من وسائل الادخار يمكن حقنها في تمويل الاقتصاد الوطني.

تجدر الإشارة إلى أن الاكتتاب في تأمينات الحياة يؤدي الدور التمويلي بشكل أفضل من التأمينات الأخرى نظرا لاتصاف عقودها بطول المدة، حيث أن أغلب عقود تأمينات الحياة لا تتطلب تعويض المؤمن له أو المستفيد إلا بعد انقضاء مدة تتعدى ثلاث سنوات على الأقل، ما يمكن شركات التأمين من الاستفادة من جملة الأقساط المتراكمة كل سنة كقناة لتمويل الاستثمارات المختلفة خاصة طويلة الأجل (كنزة، 2018، صفحة 285).

3. النشاط الاستثماري لشركات التأمين

يعد نجاح شركات التأمين في تحديد سياسة مثلى لاستثمار أموالها المتراكمة بما يحقق عائد مناسب في ظل أدنى درجات الخطورة الهدف الأساسي لها، وذلك للمحافظة على أموالها المتراكمة وتنميتها، كون الغالبية العظمى لهذه الأموال هي حق من حقوق حملة الوثائق.

3. 1. ماهية الاستثمار لدى شركات التأمين

تعد شركات التأمين من المؤسسات المالية التي تلعب دورا بارزا ومهما في جمع مبالغ الأقساط وتراكمها من المصادر المختلفة، وتعمل على توجيهها نحو الاستثمار في مجالات متعددة، وعليه يعرف الاستثمار في مجال التأمين على أنه " تخصيص وتشغيل قدر من الموارد المتاحة لشركة التأمين بغرض تحقيق فوائد مستقبلا مع تقليل المخاطر الاستثمارية إلى أدنى حد ممكن لضمان الوفاء بالتعهدات القائمة تجاه حملة وثائق التأمين" (عبدالغفار، 2002، صفحة 386)

ولهذا يعد النشاط الاستثماري النشاط الثاني المكمل للنشاط الأساسي لشركات التأمين، فهو بذلك يمثل ركنا هاما في مقدمات تحقيق أهداف نجاح شركات التأمين واستمرار ديمومتها في العمل وتعزيزا لثبات قدرتها على التحكم في سياستها التأمينية وبما يحقق مصلحتها ومصلحة جمهور المؤمن لهم معا.

تجدر الإشارة إلى أن هناك فرق جوهري بين الاستثمار والتوظيف ويكمن في نوعية الأصول الي تمتص المال المدخر، فإذا تم انفاق هذا الادخار على بناء أو تكوين أصول ثابتة جديدة، وأدت إلى زيادة حقيقية في الانتاج فهي "استثمار". أما إذا جرى استبدال الادخار بأصول قائمة غير جديدة فهي بالمفهوم الاقتصادي تؤلف استثمارا ويمكن أن يطلق عليها اسم "توظيف"، وهكذا فإن التوظيف لا يعدو كونه استبدالا برأس مال معين رأس مال من نوع آخر سعيا وراء نفع مالي (سهيلة، 2015، صفحة 193).

ويمكن تلخيص أسباب اهتمام شركات التأمين باستثمار أموالها إلى ما يلي (فاطمة، 2014/ 2015، صفحة 101):

- تجمع مبالغ لدى شركات التأمين في بداية عملها بينما تأتي الالتزامات والمطالبات بالتعويضات بعد مرور فترة من الزمن تطول أو تقصر، مما يسمح باستثمار هذه الفوائض من الأموال في تلك الفترة من الزمن، لذا تعتبر شركات التأمين أوعية لتجميع المدخرات لذلك لابد من توجيه هذه المدخرات لخدمة الاقتصاد الوطني.

- استمرار تدهور قيم العملات (التضخم) يفرض على الشركة أن تتجنب آثار التضخم باستثمار النقدية المتوفرة في استثمارات (أسهم وسندات) أي أن جعل آثار التضخم ايجابية لا سلبية.

- العوائد العالية للاستثمارات في الخارج تغري شركات التأمين بتحويل الأموال لديها للاستثمار.

- سيولة الاستثمارات أي قابليتها للتحويل إلى نقدية في أي وقت، تغري شركات التأمين باستثمار أموالها لآجال قصيرة في هذه الاستثمارات للمحافظة على أموالها، وتنميتها لتلبية الالتزامات الي عاقدت عليها مع عملائها في الوقت المناسب وبالقدر المناسب؛ أي أن الاستثمار وسيلة وليس غاية، والغاية هي توفر عنصر السيولة والأمن والضمان لاستثمارات شركات التأمين.

3. 2. السياسة الاستثمارية لشركات التأمين

إن السياسة الاستثمارية لشركات التأمين تختلف عن السياسات الاستثمارية الأخرى من حيث مصادر التمويل، فغالبية الأموال التي تقوم شركات التأمين باستثمارها تمثل حقوق حملة الوثائق لدى هذه الشركات من خلال الاحتياطات الفنية التي تعتبر التزاما عليها اتجاههم، ولذلك يجب أن تتميز سياستها الاستثمارية بانخفاض درجات الخطورة والمحافظة على رأس المال، على عكس المستثمرين وبصفة خاصة المضاربين الذي يمولون استثماراتهم من مدخراتهم الخاصة فإنهم يرغبون في تحمل درجات عالية من المخاطرة مقابل الحصول على عائد مرتفع (سهيلة، 2016/2015، صفحة 124 بتصرف).

كما تختلف السياسة الاستثمارية لشركات التأمين حسب طبيعة نشاط كل منها، فشركات التأمين على الحياة تقوم باستثمار أموالها في أدوات استثمارية طويلة الأجل، وذلك كون الالتزامات المتوقعة تكون لأجال طويلة، أما شركات التأمين على الممتلكات تقوم باستثمار أموالها في أدوات استثمارية قصيرة الأجل مرتفعة السيولة كون التزاماتها المتوقعة تكون قصيرة الأجل سنة فأقل ذلك أن مدد حملة الوثائق تكون سنة فأقل. (فاتح، 2014/ 2015، صفحة 17)

وبما أن المبالغ المستثمرة في مختلف شركات التأمين تشكل نسبة هامة من الادخار الوطني المخصص للاستثمار، فإن القوانين والتشريعات تلزم هذه الشركات احترام نسب محددة في مجال توظيف الاحتياطات الفنية.

وعليه فإن السياسة الاستثمارية لشركات التأمين تتحكم فيها ثلاثة عوامل تشمل ما يلي (سهيلة، 2016/2015، صفحة 125):

عوامل مالية وفنية: تتطلبها طبيعة نشاط شركات التأمين؛

عوامل استثمارية: يجب أن تراعى عند رسم السياسات الاستثمارية للمؤسسات المالية المتخصصة؛

عوامل رقابية: تتطلبها قوانين الرقابة على شركات التأمين.

3 . 3. مبادئ استثمار أموال شركات التأمين

تهدف شركات التأمين من وراء الاستثمار إلى ضمان الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق من ناحية وتجاه ملاكها من ناحية أخرى، وعلى أساس ذلك يجب أن تقوم السياسة الاستثمارية لشركات التأمين على المبادئ التالية:

- **السيولة:** يقصد بها في شركات التأمين قدرة هذه الشركات على تحويل الاستثمارات إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر لتعويض المؤمن لهم عند تحقق الخطر المؤمن ضده، وهذا يتطلب قيام شركات التأمين بتوزيع استثماراتها حسب طبيعة التزاماتها، فتقوم باستثمار جزء من أموالها في شكل نقد سائل تحت الطلب كحسابات جارية أو ودائع قصيرة الأجل بالبنوك، كما تقوم باستثمار جزء أخر في شراء بعض الأصول سهلة التحويل إلى نقد دون تحمل خسائر، ويراعى هنا أن لا تزيد هذه الأموال عن القدر الكافي وإلا انخفض العائد، وأن لا تقل عن القدر المناسب لتغطية الالتزامات، كما يمكن لشركات التأمين استثمار بقية أموالها في استثمارات متوسطة وطويلة الأجل بالقدر الذي يتفق مع التزاماتها. (فيروز، 2016، صفحة 152)
- **الضمان:** يتحقق عنصر الضمان أولا في عدم توظيف الأموال أو استثمارها في أوجه استثمارية شديدة المخاطرة أو تقوم على المضاربة، وخاصة أن الأموال المستثمرة هي ملك حملة وثائق التأمين وأن بقاء الشركة واستمرارها متوقف على مدى وفائها بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق، وهي تقوم باستثمار هذه الأموال أساسا لضمان لتلبية هذه الالتزامات قبل النظر إلى أي

هدف أخر، ويوجد نوعان من الضمان هما الضمان الاسمي والضمان الحقيقي، فالضمان الاسمي يقصد به قدرة المستثمر على استرداد كمية الأموال المستثمرة نفسها في بداية المدة، أما الضمان الحقيقي فيقصد به قدرة المستثمر على استرداد الأموال التي لها القوة الشرائية نفسها. (ميادة، 2016، صفحة 97)، ومن الأساليب التي تستخدمها شركات التأمين لزيادة الضمان هو أسلوب التنويع في محفظة الاستثمار.

- **الربحية:** تأتي الربحية في مرحلة تالية بعد أن تحقق شركة التأمين قدرا كبيرا من السيولة والضمان، ولا يعني ذلك إغفال مبدأ الربحية، بل هو ضروري لدعم المركز المالي والتنافسي لشركة التأمين وتغطية مختلف التزاماتها تجاه الممن لهم والمساهمين. (فيروز، 2016، صفحة 152)

3. 4. مجالات الاستثمار في شركات التأمين

تتنوع صيغ الاستثمار في شركات التأمين تبعا لتنوع المخاطر المغطاة، وهي تتناسب مع اختلاف طبيعة وثائق التأمين، وتشمل ما يلي: (فاطمة، 2014/ 2015، صفحة 104، 105)

- **الودائع لأجل لدى البنوك:** تستثمر شركات التأمين جزء من أموالها في شكل ودائع لأجل لدى البنوك، حيث لا يجوز سحبها كليا أو جزء منها قبل تاريخ متفق عليه (قصير أو طويل الأجل) مقابل حصولها على فوائد تستحق في نهاية أجل هذه الودائع.

- **الاستثمار في القيم المنقولة:** يتمثل في حيازة مختلف الأوراق المالية، ويعتبر هذا الاستثمار الأكثر أهمية في أصول شركات التأمين، حيث إذا اختير بعناية فإنه يعطي سيولة ومردودية وحماية عالية. والاستثمار في الأوراق المالية قد يكون استثمارا في أوراق الديون التي تعبر مستحقة للشركة من الجهة المستثمر فيها، ومن أمثلة ذلك السندات سواء كانت هذه السندات حكومية أو سندات شركات خاصة، وميز هذه الأوراق بوجود تاريخ استحقاق محدد لاسترداد الأموال المستثمر فيها، وكذا وجود التزام بتوزيع عائد ثابت على الأموال المستثمرة بغض النظر عن نتيجة أعمال الجهة المصدرة، أما النوع الثاني من الاستثمار في الأوراق المالية فهو يتمثل في أوراق الملكية التي تمثل حق ملكية في مشروع معين ومن أمثلة ذلك الأسهم، حيث لا ترتبط هذه الأوراق عادة بتاريخ استحقاق محدد لاسترداد قيمتها، كما أن عوائدها غاليا ما تكون في صورة توزيع أرباح.

- **الاستثمارات العقارية:** هي أصول ملموسة تتمثل عادة في الأراضي والمباني، وتلجأ إليها شركات التأمين لاستثمار جزء من أموالها لاستعمالها كأصول ثابتة تستخدمها في إدارة أنشطتها المختلفة، وعلى الرغم من أنه يمكن اخيار بديل الاستئجار إلا بديل الملكية يعد الأفضل فيعبر على قوة واستقرار المركز المالي للشركة في أعين المؤمن لهم، كما تدخل الاستثمارات في الأراضي والعقارات في نطاق دائرة الاستثمارات الجيدة والمضمونة لازدياد قيمتها عبر الزمن، مما تتيح فرص لحقيق مكاسب رأسمالية في الأجل الطويل، كما لها ميزة الحماية في فترات التضخم، بالاضافة إلى أنه يمكن لشركة التأمين أن تقوم بتأجير جزء من استثماراتها العقارية لتحصل بذلك على عوائد دورية، وبالرغم من هذه المزايا إلا أن هذا النوع من الاستثمارات تعتبر قليلة السيولة خاصة في الآجال القصيرة، كما تعتبر مردوديتها قليلة بالنظر للاستثمارات الأخرى.

- **قروض برهون:** تقدم شركات التأمين قروضا طويلة الأجل في مقابل فوائد تتحصل عليها، وتكون هذه القروض في الغالب مضمونة برهون مختلفة، حيث يمنح لها الحق في حيازة أو بيع هذه الرهون إذا لم يدفع المدين دينه في ميعاده المحدد، وتوجد ثلاثة أنواع من القروض المقدمة من طرف شركات التأمين هي قروض بضمان وثائق التأمين على الحياة، وقروض بضمان رهون عقارية وقروض بضمانات أخرى.

4. تحليل النشاط الاستثماري لشركات التأمين الجزائرية خلال الفترة (2011- 2018)

سيتم التطرق في هذا الجزء إلى مجالات توظيف أموال شركات التأمين الجزائرية، وإلى تحليل مسار التوظيفات حسب الأصناف والفروع، بالاضافة إلى تحليل العائد المتحصل عليه من خلال هذه التوظيفات.

4. 1.مجالات توظيف أموال شركات التأمين الجزائرية

تعتبر الالتزامات المقننة (الاحتياطات الفنية) التزام يفرضه القانون الجزائري من أجل ضمان حقوق المؤمن لهم، وهذا ما جاء في المادة الثانية من المرسوم التنفيذي 114/13 المؤرخ في 28 مارس 2013 والمتعلق بالالتزامات المقننة لشركات التأمين و/ أو إعادة التأمين " يجب على شركات التأمين أن تسجل في خصوم موازناتها الالتزامات المقننة المكونة من الأرصدة المقننة والأرصدة التقنية وفقا للشروط الذي يحدده المرسوم" (المرسومالتنفيذي114/13، صفحة 5)، وعليه فإن هذه الالتزامات ترد في جانب الخصوم للشركة على أن يتم مقابلتها بعناصر الأصول اللازمة، وهذا هو التوظيف لدى شركات التأمين.

فحسب المادة (24) من المرسوم التنفيذي 114/13 فإنه توجد أربعة أصناف لتوظيف أموال شركات التأمين في الجزائر، وتتمثل فيما يلي (المرسومالتنفيذي114/13، صفحة 09):

- **قيم الدولة:** وتتمثل في سندات الخزينة، ودائع لدى الخزينة، والسندات التي تصدرها الدولة أو تتمتع بضمانها؛
- **القيم المنقولة الأخرى والسندات المماثلة الصادرة من الهيئات المستوفية شروط القدرة على الوفاء**: وتشمل ما يلي:

- السندات والالتزامات الصادرة عن شركات التأمين وإعادة التأمين والمؤسسات المالية الأخرى المعتمدة في الجزائر؛
- السندات والالتزامات الصادرة في لإطار الاتفاقات الحكومية عن شركات التأمين أو إعادة التأمين غير المقيمة بالجزائر؛
- السندات والالتزامات الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

- **الأصول العقارية:** وتشمل العقارات المبنية والأراضي المملوكة في الجزائر غير المقيدة بحقوق عينية، والحقوق العقارية العينية الأخرى بالجزائر؛
- **توظيفات أخرى:** وتتمثل في السوق النقدية، وودائع لدى المتنازلين، وودائع إلى أجل لدى البنوك، وأي نوع آخر من التوظيفات يحدده التشريع والتنظيم المعمول به.

كما تحدد النصوص التشريعية في الجزائر هيكلة التوظيفات حيث جاء في المادة (02) من القرار المؤرخ في 7 جانفي 2002، الذي يحدد النسب الدنيا الواجب تخصيصها لكل نوع من التوظيفات التي تقوم بها شركات التأمين و/أو إعادة التأمين كالآتي (القرارالمؤرخفي07جانفي2002، صفحة 84):

- (50 %) على الأقل لقيم الدولة (بدلا من 65 % سابقا) نصفها يخصص على الأقل لقيم متوسطة وطويلة المدى؛
- يقسم ما تبقى من الالتزامات المقننة على عناصر الأصول الأخرى وفقا للفرص المتاحة في السوق دون أن تتجاوز حصة القيم المنقولة أو الأوراق المالية المماثلة الصادرة عن شركات جزائرية غير مسجلة على مستوى البورصة نسبة (20 %)

من خلال ما سبق يتضح بأن الهدف من الزام القانون الجزائري شركات التأمين استثمار ما لا يقل عن(50٪) من مدخراتها في قيم الدولة هو ضمان ملاءة شركات التأمين تجاه حاملي وثائقها وفي جميع الظروف. من جهة ومن جهة أخرى تمويل مختلف مشاريع المرافق العامة وتنشيط الاقتصاد الوطني.

4. 2 مسار التوظيفات لشركات التأمين الجزائرية حسب الأصناف خلال الفترة (2011 – 2018)

يمكن توضيح مسار التوظيفات لشركات التأمين الجزائرية حسب الأصناف خلال الفترة (2011 – 2018) من خلال الجدول الموالي

الجدول رقم (01): عرض مسار التوظيفات لشركات التأمين الجزائرية حسب الأصناف خلال الفترة (2011 – 2018) (بالمليون دينار جزائري)

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الالتزامات المقننة	غ م	غ م	118 777	130 820	135 172	135 592	149 754	153 811
قيم الدولة	63 840	73 336	80 426	94 800	113 431	138 959	149 981	162 166
	% 38	% 41	% 40	% 42	% 45	% 52	% 55	% 56
القيم المنقولة	17 073	17 184	17 293	19 760	20 915	24 365	22 647	23 311
	%10	%10	% 9	% 9	% 8	% 9	% 8	% 8
ودائع لأجل	60 051	63 632	66 629	69 885	69 960	46 454	45 804	43 938
	%36	%35	% 33	% 31	% 28	% 18	% 17	% 15
ودائع لدى المتنازلين	/	/	8 597	10 189	12 514	12 673	12 411	14 832
	/	/	% 4	5	% 5	% 5	% 5	% 6
مجموع التوظيفات المالية	140 964	154 152	172 945	194 634	216 820	222 442	230 843	244 247
	%85	%86	% 86	% 87	% 86	% 84	% 84	% 84
أصول ثابتة (عقارات)	25 667	25 880	27 824	29 255	35 447	42 918	43 032	44 992
	%15	%14	% 14	% 13	% 14	% 16	% 16	% 16
مجموع التوظيفات	166 632	180 032	200 769	223 889	252 267	265 360	273 875	289 239
	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	100 %	100 %	100 %

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

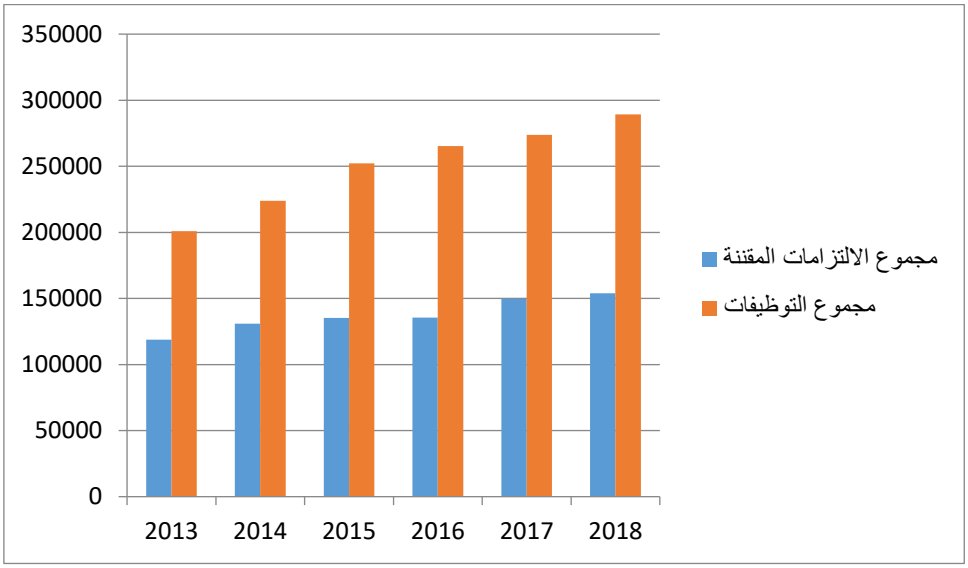
Les rapports d'activités des assurances en Algérie (années 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016 , 2017, 2018)
Direction des assurances, Ministère des finances

من خلال الجدول نلاحظ الزيادة المستمرة لحجم التوظيفات الإجمالية لشركات التأمين الناشطة في الجزائر، حيث بلغت سنة 2018، (239 289) مليون دينار جزائري، بنسبة زيادة 73,58 % مقارنة بسنة 2011، و5,6 % بالنسبة لسنة 2017، ويرجع السبب إلى زيادة حجم الإنتاج لشركات التأمين حيث بلغ سنة 2018، (732 137) مليون دينار جزائري، أي بنسبة زيادة 59 %مقارنة بسنة 2011، ونسبة 3 % مقارنة بسنة 2017، هذه الزيادة في الإنتاج تنعكس بدورها ايجابا على حجم الالتزامات المقننة، وهذا ما يعكسه الجدول السابق حيث نلاحظ زيادة مستمرة في حجم هذه الالتزامات.

لكن بمقارنة حجم الالتزامات المقننة بمجموع التوظيفات نلاحظ أن هذه الأخيرة تفوقها بما يقارب النصف، ويرجع السبب إلى أن شركات التأمين تكون الالتزامات المقننة سنويا كنسبة من الأقساط المحصلة، ولا تتقيد في توظيفاتها بهذه الالتزامات التي تكونها في سنة معينة، وإنما يمكن أن تضيف لها جزء من الالتزامات المقننة لسنوات سابقة (الالتزامات المقننة التراكمية) أو ما حققته من عوائد في سنوات سابقة، وهذا راجع إلى السياسة الاستثمارية التي تتبعها شركات التأمين.

والشكل الموالي يوضح تطور حجم الالتزامات المقننة بالمقارنة مع مجموع التوظيفات لشركات التأمين خلال الفترة (2018-2013)

الشكل رقم (01): تطور حجم الالتزامات المقننة بالمقارنة مع مجموع التوظيفات لشركات التأمين الجزائرية خلال الفترة (2013-2018) (بالمليون دج)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

Les rapports d'activités des assurances en Algérie (années 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016 , 2017, 2018) Direction des assurances, Ministère des finances

وبالرجوع إلى الجدول رقم (01) نلاحظ بأن توظيفات شركات التأمين موجهة ومقيدة حسب ما ينص عليه القرار المؤرخ في 7 جانفي 2002، حيث نجد أن أكبر حصة من التوظيفات خلال الفترة (2011-2018) موجهة لقيم الدولة حيث تجاوزت النصف في السنوات الثلاثة (2016، 2017، 2018)، وهذا يطابق ما جاء في القرار الذي يلزم شركات التأمين بتخصيص (50 %) على الأقل من توظيفاتها لقيم الدولة.

كما يتضح لنا من الجدول أن الودائع لأجل تحتل المرتبة الثانية إذ تراوحت حصتها من إجمالي التوظيفات خلال السنوات (2011-2015) (28 %-35 %) ويرجع السبب إلى أنها مضمونة وتحقق عوائد لشركات التأمين، كما تسهم في تمويل الاقتصاد عن طريق ادخار هذه الأموال في البنوك التي تعمل على إقراضها للمستثمرين والمؤسسات الاقتصادية وبالتالي تنشيط حركة الاقتصاد الوطني، لكن في السنوات (2016، 2017، 2018) نلاحظ تراجع كبير في حصة الودائع لأجل لحساب قيم الدولة.

أما بالنسبة لحصة التوظيفات في العقارات فقد احتلت المرتبة الثالثة، وقد تميزت حصتها بالثبات نسبيا حيث بلغت في السنوات (2016، 2017، 2018) (16 %) ، ويدخل هذا النوع من التوظيفات في نطاق الاستثمارات المضمونة إلا أنها تعتبر من الاستثمارات قليلة السيولة خاصة في الآجال القصيرة.

أما فيما يتعلق بحصة القيم المنقولة فلم تتجاوز طلية الفترة (2011- 2018) 10 % من إجمالي التوظيفات، وهي نسبة منخفضة، وبرجع ذلك إلى ضعف نشاط بورصة الجزائر من جهة ومن جهة أخرى نجد الاستثمار في القيم المنقولة وخاصة في الأسهم ينطوي على درجة عالية من الخطورة وهو ما يهدد أموال حملة الوثائق، وعليه نجد شركات التأمين تخصص جزء ضئيل من توظيفاتها في القيم المنقولة بالرغم من العوائد المرتفعة التي يمكن تحقيقها، وعليه نجد شركات التأمين تفضل الأمان والضمان على العائد المرتفع للمحافظة على التزاماتها اتجاه حملة الوثائق.

في حين نجد التوظيفات في شكل ودائع لدى المتنازلين الأكثر انخفاضا حيث لم تتجاوز (6 %) من إجمالي التوظيفات، وهي عبارة عن ودائع تودعها شركات التأمين بصفتها معيد تأمين لدى شركات تأمين أخرى لمواجهة الالتزامات التي تترتب عن العقود المتنازل عنها.

4. 3 التوظيفات المالية لشركات التأمين حسب فروع التأمين لشركات التأمين الجزائرية خلال الفترة (2011-2018)

يمكن توضيح مسار التوظيفات لشركات التأمين الجزائرية حسب فروع التأمين خلال الفترة (2011 – 2018) من خلال الجدول الموالي

الجدول رقم (02):التوظيفات المالية لشركات التأمين حسب فروع التأمين لشركات التأمين الجزائرية خلال الفترة (2011-2018)
(بالمليون دينار جزائري)

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
تأمين الأضرار	108 154	115 484	126 518	135 281	144 908	146 249	149 956	154 378
	%76,72	%74,92	%73,16	%69,51	%66,83	%65,75	%64,96	%63,21
تأمين الأشخاص	2 512	4 865	8 457	9 635	14 472	16 386	16 960	19 468
	%1,78	%3,16	%4,9	%4,95	%6,67	%7,37	%7,35	%7,97
إجمالي توظيفات التأمين المباشرة	110 666	120 349	135 065	144 916	159 980	162 635	166 916	173 846
إعادة التأمين	30 298	33 803	37 880	42843	50 550	52 330	55783	60 430
	%21,5	%21,92	%21,91	%22,01	%23,31	%23,52	%24,16	%24,74
التأمين المتخصص	-	-	-	6 875	6 290	7 477	8 144	9 971
				%3,53	%3,19	%3,36	%3,53	%4,08
إجمالي التوظيفات	140 964	154 152	172 945	194 634	216 820	222 442	230 843	244 247
	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

Les rapports d'activités des assurances en Algérie (années 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016 , 2017, 2018) Direction des assurances, Ministère des finances

من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ سيطرة تأمين الأضرار على إجمالي التوظيفات لشركات التأمين حيث تراوحت حصتها بين (63,21%- 76,72 %) وهي نسبة كبيرة جدا إذا ما قارنها بحصة التوظيفات بالنسبة لتأمين الأشخاص، حيث لم تتجاوز (8 %) وهي نسبة ضعيفة جدا بالرغم من أن الاكتتاب في تأمينات الأشخاص يؤدي دور تمويلي بشكل أفضل من التأمينات الأخرى نظرا لاتصاف عقودها بطول المدة، إلا أن قطاع التأمين في الجزائر يولي اهتماما كبيرا بفرع تأمين الأضرار.

ويرجع سبب ضعف حصة التوظيفات في فرع تأمين الأشخاص إلى قلة الطلب على منتجاته لعدة أسباب منها العامل الديني، وعدم الوعي التأميني والادخاري، بالإضافة إلى حداثة شركاته (08 شركات) حيث يعود إنشاء ستة منها سنة 2011، والباقي في سنتي 2012، 2015.

4. 4. العائد المالي من التوظيفات المالية خلال الفترة (2011-2018)

الجدول الموالي يوضح تطور حجم العائد المالي المتحصل عليه من خلال التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية خلال الفترة (2011-2018)

الجدول رقم (03): تطور حجم العائد المالي مقارنة بالتوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية خلال الفترة (2011-2018)

(بالمليون دينار جزائري)

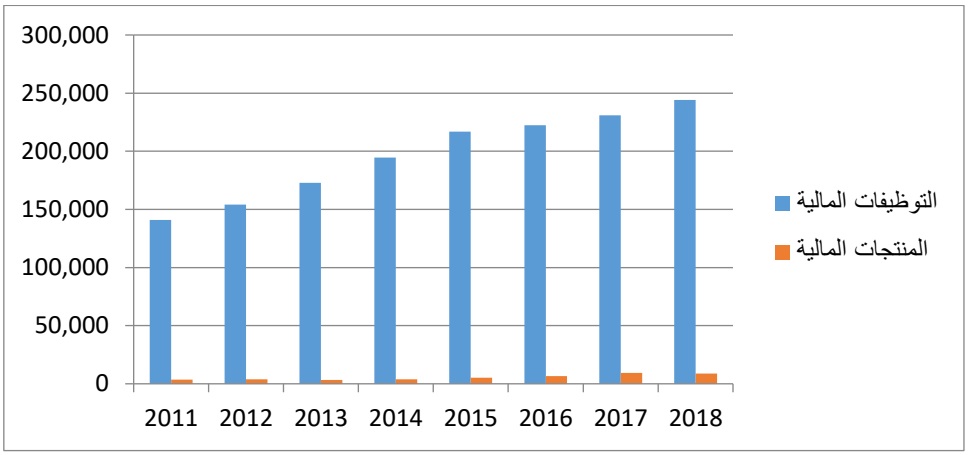
	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
التوظيفات المالية	140 964	154 152	172 945	194 634	216 820	222 442	230 843	244 247
المنتجات المالية	3 671	3 839	3 164	3 818	5 214	6 658	9 299	8 928
المردودية	% 2,6	% 2,49	% 1,83	% 1,96	% 2,4	% 3	% 4	% 3,66

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

Les rapports d'activités des assurances en Algérie (années 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016 , 2017, 2018) Direction des assurances, Ministère des finances

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن حجم المنتجات المالية لقطاع التأمين سجل قيما متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض بالرغم من الزيادة المستمرة في حجم التوظيفات المالية، إلا أن عائد هذه التوظيفات يبقى منخفض جدا، فعند تحليلنا لنسب المردودية نجد هذه الأخيرة ضعيفة جدا، ويرجع السبب إلى أصناف التوظيفات لشركات التأمين التي تسيطر عليها قيم الدولة بنسبة تجاوزت (50 %) بالإضافة إلى التوظيفات في الودائع لأجل كنتيجة للقرار الذي يلزم شركات التأمين بذلك. حيث أن هاذين الصنفين يتميزان بقلة المخاطرة والعائد المنخفض مقارنة بالاستثمار في الأوراق المالية (خاصة الأسهم) فهي تميز بارتفاع درجة المخاطرة والعوائد المرتفعة، حيث لم تتجاوز التوظيفات المالية في القيم المنقولة خلال (2011-2018) (10 %)، وعليه فإن هذا القرار انعكس سلبا على مردودية التوظيفات المالية، والشكل الموالي يوضح ضعف حجم المنتجات المالية بالمقارنة مع حجم التوظيفات المالية.

الشكل رقم (02): تطور حجم المنتجات المالية بالمقارنة مع حجم التوظيفات لشركات التأمين الجزائرية خلال الفترة (2013-2018) (بالمليون دج)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

Les rapports d'activités des assurances en Algérie (années 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016 , 2017, 2018) Direction des assurances, Ministère des finances

5. مساهمة التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية في تمويل الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2011-2018)

5. 1 مساهمة الالتزامات المقننة لشركات التأمين في تعبئة الادخار المحلي خلال الفترة (2013-2018)

الجدول الموالي يوضح مساهمة الالتزامات المقننة لشركات التأمين في تعبئة الادخار المحلي خلال الفترة(2013-2018)

الجدول رقم (04): مساهمة الالتزامات المقننة لشركات التأمين في تعبئة الادخار المحلي خلال الفترة(2013-2018)

	الالتزامات المقننة لشركات التأمين (مليون دج)	الادخار المحلي (مليون دج)	معدل مساهمة قطاع التأمين في تعبئة الادخار المحلي
2013	118 777	6 604 135,3	0 ,18
2014	130 820	6 239 038,4	2,09
2015	135 172	4 757 581,5	2,84
2016	135 592	5 202 615,4	2,6
2017	144 754	5 504 497,3	2,63
2018	153 811	6 470 681,1	2,37

المصدر من إعداد الباحثين: بالاعتماد على بيانات الجدول (1)، والديوان الوطني للاحصائيات.

من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ ضعف مساهمة شركات التأمين في تعبئة الادخار المحلي، حيث لم يتجاوز معدل المساهمة (3 %) ويرجع السبب إلى ضعف تجميع أقساط التأمين خاصة اذا علمنا بأن نشاط التأمين في الجزائر يرتكز بشكل أساسي على تأمين الأضرار، وضعف كبير في تأمين الأشخاص، هذا الأخير يعمل على تعبئة الادخار طويل الأجل بشكل أفضل.

5. 2 مساهمة التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية في تمويل الاستثمار المحلي خلال الفترة (2011-2018)

الجدول الموالي يوضح مساهمة التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية في تمويل الاستثمار المحلي خلال الفترة (2011-2018)

الجدول رقم (05): مساهمة التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية في تمويل الاستثمار المحلي خلال الفترة (2011-2018)

	التوظيفات المالية[1] المتاحة للاستثمار (مليون دج)	الاستثمار الوطني (ABFF)[2] (مليون دج)	معدل مساهمة قطاع التأمين في الاستثمار
2011	140 964	4 620 306,8	3,05
2012	154 152	4 992 412	3,09
2013	164 348	5 690 894,4	2,89
2014	184 445	6 446 692,2	2,86
2015	204 306	7 062 259,9	2,89
2016	209 928	7 544 331,1	2,78
2017	218 432	7 697 957,7	2,84
2018	229 415	8 202 530,5	2,8

المصدر من إعداد الباحثين: بالاعتماد على بيانات الجدول (1)، والديوان الوطني للاحصائيات.

[1] لم تحسب ودائع شركة إعادة التأمين(CCR) الناتجة عن تنازلات شركات التأمين في حجم التوظيفات المالية الموجهة للاستثمار.

[2] المجمع الخام للأموال الثابتة (Accumulation Brut de Fonds Fixes)

من خلال الجدول (05) نلاحظ ضعف مساهمة التوظيفات المالية لشركات التأمين في تمويل الاستثمار الوطني، حيث لم يتجاوز معدل المساهمة (3 %)، ويرجع السبب إلى ضعف الدور الادخاري لقطاع التأمين في الجزائر كنتيجة لضعف نشاط التأمين على الأشخاص.

الخاتمة:

إن شركات التأمين مؤسسات مالية تعمل على توظيف مواردها وفق سياسة استثمارية لا تقل أهمية عن تلك الموجودة في مؤسسات التمويل الأخرى، فهي تعمل على توفير السيولة لنشاطاتها العادية، وتوظف أموالها في مجالات استثمارية مضمونة أو قليلة المخاطرة مع تحقيق عائد مناسب، كون هذه الأموال هي لحملة وثائق التأمين، يجب المحافظة عليها والعمل على تنميتها، وعليه فإن شركات التأمين تعد من أهم الأوعية الادخارية التي يمكن حقنها في تمويل الاقتصاد الوطني.

من خلال تحليل النشاط الاستثماري لشركات التأمين الجزائرية ودورها في تمويل الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2011-2018) تم التوصل إلى ما يلي:

- توظيفات شركات التأمين موجهة ومقيدة حسب ما ينص عليه القرار المؤرخ في 7 جانفي 2002، حيث نجد أن أكبر حصة من التوظيفات خلال الفترة (2011-2018) موجهة لقيم الدولة؛

- الهدف من الزام القانون الجزائري شركات التأمين استثمار ما لا يقل عن (50٪) من مدخراتها في قيم الدولة هو ضمان ملاءة شركات التأمين تجاه حاملي وثائقها بالإضافة إلى تمويل مختلف مشاريع المرافق العامة وتنشيط الاقتصاد الوطني؛

- التركيز على الودائع لأجل ويرجع السبب إلى أنها مضمونة وتحقق عوائد على شركات التأمين

- تميزت حصة التوظيفات في العقارات بالثبات نسبيا، ويدخل هذا النوع من التوظيفات في نطاق الاستثمارات المضمونة إلا أنها تعتبر من الاستثمارات قليلة السيولة خاصة في الآجال القصيرة؛

- حصة القيم المنقولة لم تتجاوز طلية الفترة (2011- 2018) 10 % من إجمالي التوظيفات، وهي نسبة منخفضة، وبرجع ذلك إلى ضعف نشاط بورصة الجزائر من جهة ومن جهة أخرى نجد الاستثمار في القيم المنقولة وخاصة في الأسهم ينطوي على درجة عالية من الخطورة وهو ما يهدد أموال حملة الوثائق؛

- سيطرة تأمين الأضرار على إجمالي التوظيفات لشركات التأمين، وضعف حصة التوظيفات بالنسبة لتأمين الأشخاص بالرغم من أن الاكتتاب في تأمينات الأشخاص يؤدي دور تمويلي بشكل أفضل من التأمينات الأخرى؛

- عائد التوظيفات لشركات التأمين الجزائرية منخفض جدا ويرجع السبب إلى أصناف التوظيفات التي تسيطر عليها قيم الدولة بالاضافة إلى التوظيفات في الودائع لأجل حيث أن هاذين الصنفين يتميزان بقلة المخاطرة والعائد المنخفض مقارنة بالاستثمار في الأوراق المالية (خاصة الأسهم) فهي تميز بارتفاع درجة المخاطرة والعوائد المرتفعة؛

- ضعف مساهمة شركات التأمين الجزائرية في تعبئة الادخار المحلي، كنتيجة لضعف نشاط التأمين على الأشخاص؛

- ضعف مساهمة التوظيفات المالية لشركات التأمين في تمويل الاستثمار الوطني، ويرجع السبب إلى ضعف الدور الادخاري لقطاع التأمين في الجزائر.

من خلال النتائج السابقة يمكن عرض التوصيات التالية:

- إزالة القيود التي تحد من حرية توجيه شركات التأمين لتوظيفاتها المالية؛
- عدم تركيز الاستثمارات في مجال اقتصادي واحد والعمل على مبدأ تنوع الاستثمارات في مجالات متعددة؛
- ضرورة تفعيل نشاط التأمين على الأشخاص لأنه مصدر مهم للادخار.

قائمة المراجع:

1. أبو السعود رمضان، أصول التأمين، ط1، دار المطبوعات الجامعية، 2002

2. بارة سهيلة، استثمارات التأمين ودورها في تمويل الاقتصاد الوطني (دراسة ميدانية لمؤسسات التأمين الجزائرية للفترة 2007-2013)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد الثاني، 2015.

3. بارة سهيلة، مؤسسات التأمين ودورها في تمويل الاقتصاد الوطني-دراسة حالة الجزائر- دكتوراه علوم، تخصص نقد بنك وتمويل، جامعة باجي مختار، عنابة، 2015، 2016.

4. الجمهورية الجزائرية، القرار المؤرخ في 07 جانفي 2002، الذي يحدد النسب الدنيا الواجب تخصيصها لكل نوع من التوظيفات التي تقوم بها شركات التأمين و/أو إعادة التأمين ، الجريدة الرسمية، العدد 09، الصادر 10 فيفري 2002.

5. الجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي 114/13 المؤرخ في 28 مارس 2013 والمتعلق بالالتزامات المقننة لشركات التأمين و/ أو إعادة التأمين، الجريدة الرسمية، العدد 09، الصادر 31 فيفري 2013.

6. جيرار فيروز، أهمية استثمار أقساط التأمين في تحقيق ميزة الريادة في التكلفة والسعر الأدنى في شركات التأمين، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 20، 2016.

7. حنفي عبد الغفار وقرياقص رسمية، أسواق المال، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2003.

8. حنفي عبد الغفار، البورصات والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، مصر،2002.

9. الديوان الوطني للاحصائيات.

10.رشيد كامل ميادة، الاستثمار في شركات التأمين وأثره على التنمية الاقتصادية في العراق (دراسة ميدانية في شركتي التأمين الوطنية والعراقية للمدة 2011-2014، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 29، 2016.

11.زاوش فاطمة، دور الاستثمار في التأمينات في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد خدمات، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014/ 2015.

12.طايلب فاتح، محاسبة شركات التأمين في ظل المعايير المحاسبية الدولية، دراسة حالة الشركة الجزائرية للأمين وإعادة التأمين CAAR، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2014/ 2015.

13.محلبي كنزة، بوشامة مصطفى، الدور التمويلي لشركات التأمين في الاقتصاد الوطني في الفترة ما بين 2013-2015، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة، العدد 19، 2018.

14.المشري ناظم محمد نوري، النقود والمصارف، مديرية دار الكتب، مصر، 1995.

15.هندي منير ابراهيم، إدارة المنشآت المالية، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 1994.

16. Les rapports d'activités des assurances en Algérie (années 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016 , 2017, 2018) Direction des assurances, Ministère des finances